



بيان صحفي

الرباط، فاتح مارس 2012

شمال أفريقيا قادرة على المساهمة في جعل القارة الأفريقية قطبا للنمو

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه شمال أفريقيا للإسهام في تحرير إمكانيات القارة الإفريقية كي تصبح قطبا للنمو في العالم؟ هذا هو الموضوع الذي ستدور حوله أشغال الدورة السابعة والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية التي سيعقدها مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا من 6 إلى 9 آذار/ مارس 2012 في الرباط (المغرب). ومعلوم أن هذه اللجنة هي الهيئة التداولية لمكتب شمال أفريقيا وهي تضم ممثلي الدول السبعة الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية (الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس).

تعقد اللجنة اجتماعاتها سنويا لتحديد التوجهات الاستراتيجية لبرنامج عمل المكتب ورصد التقدم الذي تم إحرازه. وتشكل هذه اللجنة أيضا إطارا للتشاور وتبادل الآراء حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة وذلك بهدف إصدار التوصيات الملائمة بشأن الاستراتيجيات التنموية الضرورية لتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدول المعنية، بالإضافة إلى دعم الإمكانيات الخاصة بتحقيق تكامل إقليمي أكثر نجاعة في شمال أفريقيا.

وللسنة الثانية على التوالي، يعقد هذا الاجتماع في ظرفية تعرف تحديات كبيرة وغير مسبقة تشهدها المنطقة والتي ترجع بالأساس إلى التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة، أضف إلى ذلك عددا من العوامل الخارجية المؤثرة مثل استمرار مضاعفات الأزمات العالمية التي يشهدها العالم منذ 2009، فضلا عن الانخفاض النسبي في النمو في أوروبا نتيجة لأزمة الديون السيادية في عدد من دول الاتحاد الأوروبي.

واليوم، لا يمكن تجاهل خطورة الوضع وتأثير كل تلك العوامل مجتمعة على بلداننا، خاصة على مستوى الصادرات نحو السوق الأوروبية والاستثمارات الخارجية المباشرة والسياحة والشغل. وخلال هذا الاجتماع، سيقوم الخبراء بتدارس مختلف جوانب هذه الإشكالية لمعرفة مدى حدتها وتأثيرها الفعلي على مسار التنمية في بلدان المنطقة. كما ستسبح لهم الفرصة للتشاور من أجل إيجاد الحلول العملية اللازمة وذلك في إطار مقارنة تكاملية إقليمية كفيلة بضمان نجاعة تلك الحلول واستمراريتها.

وفي تعليها لأسباب اختيار هذا الموضوع لهذه الدورة السنوية، أوضحت السيدة كريمة بونمره بن سلطان مديرة مكتب شمال أفريقيا، أن هذا الموضوع " يتسق مع الموضوع العام الذي أختير لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة المرتقب انعقاده من 22 إلى 27 آذار/ مارس 2012 في أديس أبابا (إثيوبيا). إضافة إلى ذلك، فإن هذا الاختيار يستند في الحقيقة إلى القناعة التي باتت مؤكدة علميا بأن أفريقيا لها اليوم من الإمكانيات ما يسمح لها بأن تصبح إحدى مناطق العالم ذات نمو اقتصادي جيد، وذلك بفضل أداءها الاقتصادي نظرا لتمكنها من تجاوز تداعيات الأزمة العالمية لسنتي 2008 و 2009، وكذلك لأهمية الموارد الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها وقدرتها على جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية.

وكغيرها من المناطق دون الإقليمية الأخرى، يمكن لشمال أفريقيا أن تلعب دورا هاما في هذا المجال، حيث سينكب اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية على تعميق النقاش حول هذا الدور والسبل الكفيلة بتعزيز إسهام المنطقة في المسار الذي انخرطت فيه القارة الأفريقية لكي تصبح قطبا جديدا للنمو في العالم".

وستناقش اللجنة خلال أشغالها عددا من التقارير التي أعدها المكتب الإقليمي حول: (1) تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الفترة 2010-2011 وأفاق التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا، (2) تنفيذ برنامج التعاون المتعدد السنوات مع إتحاد المغرب العربي، (3) التقدم المحرز لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأجندات الإقليمية والدولية بما في ذلك المبادرات الخاصة في شمال أفريقيا، (4) التقدم المحرز والتحديات المرتبطة بأجندة ريو+20 في المنطقة.

وسوف تدرج نتائج وتوصيات اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية في تقرير رسمي سيتم عرضه على مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية للجنة الاقتصادية لأفريقيا للنظر فيه واعتماده. وسيحضر هذا الاجتماع ممثلون عن الوزارات والإدارات والمؤسسات الوطنية المعنية بالتخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل الإقليمي والتنمية الاجتماعية والزراعة والبيئة، فضلا عن الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي و تجمع دول الساحل والصحراء ، بالإضافة إلى ممثلين من القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات ومراكز البحوث، ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية بشمال أفريقيا.